

مقترح قانون يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة

العنوان الأول - أحكام عامة

الفصل 1 - ينطبق هذا القانون الأساسي العام على جميع إطارات و أعوان الصحة المنتمين للأسلاك الصحية الخصوصية المستخدمين بأي عنوان كان بالإدارة المركزية بوزارة الصحة والمصالح الخارجية التابعة لها أو الهياكل الصحية العمومية أو المؤسسات ذات الصبغة الإدارية و المنشآت و الدواوين الراجعة بالنظر لوزارة الصحة.

تعتبر مهنة الصحة مهنة شاقة.

الفصل 2- تضبط الأنظمة الأساسية الخاصة بالصحة كيفية تطبيق هذا القانون بالنسبة لكل صنف من الإطارات و الأعوان العاملين بقطاع الصحة وتتخذ هذه الأنظمة الأساسية في صيغة أوامر تدرجية.

و تهم الأنظمة الأساسية الخاصة الأسلاك التالية: الأسلاك الإستشفائية الجامعية و السلك الطبي للمستشفيات و الأسلاك الإستشفائية الصحية والأنظمة الخاصة بالإقامة و التخصص في الطب و طب الأسنان و الصيدلة و الأنظمة الخاصة بالمتربصين الداخليين في الطب و طب الأسنان و الصيدلة سلك المتفقدين الطبيين و من يوازيهم و السلك الإداري للصحة العمومية و أعوان مؤسسات التكوين التابعة لوزارة الصحة العمومية و الأسلاك شبه الطبية و أعوان سلك المساندة للصحة العمومية و كل سلك اخر عامل بقطاع الصحة المباشرون لأنشطتهم المهنية بصفة قانونية.

و يتم تطبيق هذا القانون على الأعوان المنتمين لأي سلك مشترك أو خاص آخر و عملة الدولة العاملين بقطاع الصحة.

الفصل 3 - على جميع الإطارات و الأعوان المعنيين بهذا القانون أن يتجنبوا أثناء ممارسة وظيفتهم وفي حياتهم الخاصة كل ما من شأنه أن يخل بكرامة الوظيفة الصحية و هم ملزمون في كل الظروف باحترام سلطة الدولة وفرض احترامها.

الفصل 4 – الحق النقابي معترف به لجميع الأعوان العاملين بقطاع الصحة ويمكن لنقاباتهم المهنية الخاضعة لأحكام مجلة الشغل أن تتقاضى لدى أي محكمة.

و على كل منظمة نقابية للأعوان الصحة أن تودع خلال شهرين من تاريخ تكوينها نظامها الأساسي وقائمة مسيريتها لدى السلطة الإدارية التي يرجع إليها بالنظر أعوان الصحة المدعون للانخراط فيها.

الفصل 5 – يحجر على كل إطار أو عون صحة أن يمارس بعنوان مهني وبمقابل نشاطا خاصا مهما كان نوعه وتضبط بأمر الشروط التي يمكن فيها مخالفة هذا التحجير ويحجر على كل إطار أو عون صحة مهما كانت وضعيته أن تكون له مباشرة أو بواسطة الغير وتحت أي تسمية كانت مصالح بمؤسسة خاضعة لمراقبة إدارية إذا كانت هذه المصالح مخلة باستقلاله.

وعندما يمارس قرين إطار أو عون الصحة بعنوان مهني نشاطا خاصا بمقابل يجب تقديم إعلان في ذلك للإدارة.

وعند الاقتضاء تتخذ السلطة ذات النظر التدابير اللازمة لصيانة مصالح الإدارة.

الفصل 6 – كل إطار أو عون صحة مهما كانت رتبته في السلم الإداري مسؤول عن تنفيذ المهام المناطة بعهدته. وكل إطار أو عون مكلف بتسيير مصلحة مسؤول إزاء رؤسائه عن السلطة التي منحت له بهذا الغرض وعن تنفيذ ما يصدر عنه من أوامر.

ولا تعفيه المسؤولية الخاصة التي يتحملها مرسومه من أي مسؤولية ملقاة على عاتقه.

الفصل 7 – بصرف النظر عن القواعد المنصوص عليها بالمجلة الجنائية فيما يخص السر المهني، فإن كل إطار أو عون صحة ملزم بكتمان السر المهني في كل ما يتعلق بالوقائع والمعلومات التي تصل لعلمه أثناء ممارسة وظيفته أو بمناسبة مباشرته لها.

وكل اختلاس أو إحالة للغير لأوراق المصلحة أو وثائقها محجر تحجيرا باتا إذا كان مخالفا للتراتب.

ولا يمكن أن يعفى أي إطار أو عون صحة من واجب كتمان السر أو أن يرفع عنه التحجير المنصوص عليه بالفقرة السابقة إلا برخصة كتابية من رئيس الإدارة التي يتبعها.

الفصل 8 - كل خطأ يرتكبه إطار أو عون صحة أثناء ممارسة وظيفته أو بمناسبة مباشرته لها يعرضه لعقاب تأديبي بصرف النظر عند الاقتضاء عن العقوبات التي ينص عليها القانون الجزائي.

وإذا وقع تتبع إطار أو عون من طرف الغير من أجل خطئ وظيفي يجب على الإدارة أن تتحمل ما قد يصدر ضده من أحكام بغرم الضرر.

الفصل 9 - يجرم كل اعتداء على إطار أو عون صحة أثناء أدائه لمهامه. و له الحق طبقا للنصوص الجاري بها العمل في الحماية ضد ما قد يتعرض إليه من تهديد أو هضم جانب أو شتم أو تلب.

والإدارة ملزمة بحماية عون الصحة من التهديدات والاعتداءات مهما كان نوعها التي قد يتعرض لها بمناسبة ممارسة وظيفته وعند اللزوم بجبر الضرر الناتج عن ذلك.

و تحل وزارة الصحة الملزمة طبقا للشروط المنصوص عليها بالفقرة السابقة محل المعتدي عليه في حقوقه لكي يسترجع من مرتكبي التهديد أو الاعتداء المبلغ المدفوعة للعون التابع لها.

و لها في سبيل التحصيل على ما ذكر حق الدعوى المباشرة التي يمكن ممارستها بالقيام بالحق الشخصي عند اللزوم لدى المحاكم.

الفصل 10 – يجب أن يحتوي الملف الشخصي لكل موظف بقطاع الصحة على جميع الأوراق المتعلقة بحالته المدنية وحالته العائلية وكذلك الأوراق التي تهم حالته الإدارية ويجب تسجيل هذه الأوراق وترقيمها وترتيبها بدون انقطاع.

ولا يمكن بأي حال أن يتضمن الملف الشخصي ما يشير إلى الأفكار السياسية أو الفلسفية أو الدينية للمعني بالأمر.

الفصل 11 – ليس هناك أي ميز بين الجنسين في تطبيق هذا القانون باستثناء الأحكام الخاصة التي تحتمها طبيعة الوظائف والتي قد تتخذ في هذا الصدد.

الفصل 12 – تحدث بكل إدارة لجنة أو عدة لجان إدارية متناصفة يكون أعضاؤها ممثلون للأعوان المنتخبين.

ولهذه اللجان أهلية النظر حسب الشروط المضبوطة بهذا القانون فيما يتعلق بالترسيم وإعطاء الأعداد والترقية والنقلة الوجوبية لضرورة العمل مع تغيير الإقامة والتأديب المتعلقة بإطارات و أعوان الصحة.

ويضبط تنظيم وتسيير اللجان الإدارية المتناصفة بأمر بعد أخذ رأي الإدارة العامة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري.

الفصل 13 – لإطارات و أعوان الصحة الحق في مرتب بعد انجاز العمل. ويضبط هذا المرتب بأمر بعد أخذ رأي وزير المالية.

ويتمتع هؤلاء الأعوان علاوة على ذلك بأنظمة التقاعد والحياة الاجتماعية حسب الشروط المنصوص عليها بالقانون.

الفصل 14 – يتمتع الإطارات و الأعوان الخاضعين لهذا القانون الأساسي العام بمنح وتضبط هذه المنح بأمر بعد أخذ رأي وزير المالية.

- و بناء عليه يتم تأجير إطارات و أعوان الصحة العاملين أيام الراحة الأسبوعية أو أيام الأعياد الوطنية و الدينية التي تضبط بأمر و كذلك الذين يؤمنون حصص استمرار مقابل منحة وتضبط هذه المنح و طرق منحها بأمر.

- يتمتع مديري الهياكل الصحية بمنحة شهرية تسمى منحة التسيير إلى جانب المنحة المرتبطة بخططهم الوظيفية ومنحة سكن في حال عدم توفر مسكن وظيفي وتضبط هذه المنحة و طرق منحها بأمر.

- يتمتع شهريا بمنحة المناطق ذات الأولوية جميع إطارات و أعوان الصحة بمختلف أسلاكهم المباشرين بالمناطق ذات الأولوية المحددة بقرار من وزير الصحة و تضبط هذه المنحة و طرق منحها بأمر.

- يتمتع بمنحة شهرية تسمى منحة الأقسام الثقيلة جميع إطارات و أعوان الصحة بمختلف أسلاكهم المباشرين بهذه الأقسام وتضبط هذه المنحة و طرق منحها بأمر كما تضبط الأقسام الثقيلة بقرار من وزير الصحة.

- يتمتع الأعوان الذين يشغلون خطة رئيس قسم إستشفائي صحي وناظر عام و ناظر قسم و ناظر وحدة و ناظر مركز صحة أساسية و رئيس مستودع السيارات بمنحة شهرية مقابل تسميته بإحدى هذه الخطط الوظيفية الخصوصية وتضبط هذه المنحة و طرق منحها بأمر.

- تخضع جميع الخطط الوظيفية الإدارية الأخرى إلى مقتضيات الأمر عدد 1245 لسنة 2006 المؤرخ في 24 أبريل 2006 المتعلق بضبط نظام إسناد الخطط الوظيفية بالإدارة المركزية و الإعفاء منها.

- لا يتمتع بهذه المنح من هم في عطلة مرضي طويل الأمد.

الفصل 15 - يتمتع إطارات و أعوان الصحة المباشرين و المتقاعدين و قرينهم و أبنائهم إلى حين الانخراط بأحد أنظمة الضمان الاجتماعي أو الزواج و الأصول في الكفالة بمجانية العلاج بجميع المؤسسات الصحية العمومية و يتم تسليمهم دفتر علاج من قبل مصالح وزارة الصحة.

الفصل 16 – يرتدي العاملون بالهياكل الصحية العمومية زي العمل الخاص بإطارات و أعوان الصحة توفره المؤسسة الصحية لأعوانها و يتم ضبط المعنيين بارتداء هذا الزي و المواصفات المطلوبة حسب النوع المتعارف به في المهنة بقرار من وزير الصحة .

الفصل 17 – يسهر وزير الصحة على تطبيق هذا القانون الأساسي العام.

العنوان الثاني – إطارات و أعوان الصحة

الباب الأول – التعريف

الفصل 18 – يكون إطارات و أعوان الصحة تجاه الإدارة في حالة نظامية و ترتيبية وينتمي كل موظف صحة إلى سلك خاص يشتمل على رتبة أو أكثر ويقع ترتيبهم حسب مستوى انتدابه ضمن صنف معين.

ويشمل السلك كل إطارات و أعوان الصحة الخاضعين لنفس النظام الأساسي الخاص والمؤهلين لنفس الرتب. ويقع تصنيفهم إلى أربعة أصناف حسب الترتيب التنازلي ومعرفة بالحروف "أ" و "ب" و "ج" و "د" يقع ضبطها بأمر.

الباب الثاني – الانتداب

الفصل 19 – لا يمكن لأي شخص أن يعين في خطة إطار أو عون صحة:

- (1) إذا لم يكن محرزاً على الجنسية التونسية مع مراعاة التحاجير المنصوص عليها بمجلة الجنسية التونسية،
- (2) إذا لم يكن متمتعاً بحقوقه المدنية وحسن السيرة و الأخلاق،
- (3) إذا لم يكن في وضع مطابق لأحكام القانون المتعلق بالتجنيد،
- (4) إذا لم يكن له من العمر ثمانية عشر سنة على الأقل،

(5) إذا لم تتوفر فيه المؤهلات البدنية والذهنية المفروضة ليمارس بكامل تراب الجمهورية الوظائف التي يترشح إليها.

الفصل 20 – يتم الانتداب عن طريق مناظرات تعتمد الاختبارات أو الشهادت أو الملفات وتقيم المؤهلات المهنية للمترشحين من قبل لجنة امتحان تعين بقرار من وزير الصحة وتولي هذه اللجنة ترتيب المترشحين حسب الجدارة.

وينتدب خريجو المدارس و المعاهد العليا للصحة المصادق عليها عن طريق التسمية المباشرة وتضبط الأنظمة الأساسية الخاصة بكل سلك كيفية تطبيق هذه الأحكام.

الفصل 21 – يجب على كل مترشح نجاح في مناظرة أو مرسم بقائمة الإنتظار و تم إستدعائه للإنتداب أن يكون تحت كامل تصرف الإدارة بغاية تسميته وتعيين مقر عمله وإذا ما رفض الالتحاق بالمركز المعين له يعتبر بعد التنبيه عليه رافضا للتسمية ويحذف من قائمة المترشحين الناجحين في المناظرة أو قائمة الإنتظار المعنية.

الباب الثالث – إعطاء الأعداد و التدرج

القسم الأول – إعطاء الأعداد

الفصل 22 – يسند كل سنة لكل إطار أو عون صحة في حالة مباشرة أو إلحاق عدد جملي مرقم يعبر عن مردوده المهني.

ويرجع حق إعطاء الأعداد لرئيس الإدارة التي ينتمي إليها الموظف.

الفصل 23 – يطلع الموظف المعني بالأمر على العدد المرقم ويمكنه عندئذ أن يطلب من اللجنة الإدارية المتناصفة ذات النظر أن تدعو السلطة التي لها حق إعطاء الأعداد بمراجعة العدد الممنوح عند اللزوم.

القسم الثاني – التدرج

الفصل 24 – يكون التدرج من درجة إلى الدرجة الموالية مباشرة.

الفصل 25 – يقع التدرج بصفة آلية حسب المدة المنصوص عليها بالأنظمة الأساسية الخاصة.

الباب الرابع – مدة العمل

الفصل 26 – تحدد مدة العمل الأسبوعية الفعلية لجميع إدارات و أعوان الصحة بستة و ثلاثون (36) ساعة عمل توزع على ستة (06) أيام كامل أيام العمل الإداري بالنسبة للإدارات و الأعوان العاملين بالهيكل و المؤسسات الصحية العمومية. و بالنسبة لإدارات و أعوان الصحة العاملين بالإدارة المركزية و المصالح الخارجية التابعة لها توزع بناء على الأمر عدد 1710 لسنة 2012 المؤرخ في 14 سبتمبر 2012 المتعلق بتوزيع أوقات و أيام عمل أعوان الدولة. إلا أنه يمكن لبعض الأصناف من الأعوان الشاغلة لبعض الوظائف تحددتها الأنظمة الأساسية الخاصة بالعمل نصف الوقت وتضبط بأمر كيفية تطبيق هذه الأحكام.

الفصل 27 – كما يمكن تأجير إدارات و أعوان الصحة على فترة العمل التي تفوق المدة المحددة بالفصل 26 مقابل منحة طبقا لمقتضيات الفصل 14 من هذا القانون يتم تحديدها بمقتضى أمر.

الباب الخامس – إطار و عون الصحة المترسم

القسم الأول – التعريف

الفصل 28 – يعتبر إطار أو عون صحة مرسما من وقع تعيينه في خطة دائمة وتم ترسيمه في رتبة دائمة منصوص عليها بإدارات وزارة الصحة.

القسم الثاني – الترقية

الفصل 29 - تتمثل الترقية في ارتقاء إطار أو عون صحة من الرتبة التي وقع ترسيمه بها إلى الرتبة العليا الموائية مباشرة.

وتقع هذه الترقية حسب الأساليب التالية:

أ- إثر مناظرة داخلية أو امتحان مهني أو مرحلة تكوين مستمر يقع تنظيمها من طرف الإدارة.
ب- بالاقتدار لفائدة إطارات و أعوان الصحة المرسمين حسب الجدارة بقائمة كفاءة يقع اعدادها بعد استشارة اللجنة الإدارية المتناصفة المختصة وتشتمل هذه القائمة على جميع الأعوان الذين تتوفر فيهم الشروط المطلوبة للترقية.

و يقع تقييم جدارة إطار أو عون الصحة المعني بالأمر باعتبار معدل الأعداد المهنية لثلاث سنوات الأخيرة السابقة للسنة التي يقع بعنوانها إعداد القائمة وكذلك نتائج مراحل التكوين التي شارك فيها وأقدميته في الرتبة. وتضبط بأمر كيفية تطبيق هذه الأحكام.

و يمكن للجان الترقية أن تطلب الاستماع إلى ملاحظات عون الصحة المعني بالأمر.

ويكون التسجيل بقائمة الكفاءة حسب الجدارة ويترتب المترشحون والذين تساوت جدارتهم حسب الأقدمية العامة وإذا تساوت أقدميتهم حسب التقدم في السن.

ولوزير الصحة كامل الحرية لإدخال تحويرات على ترتيب التسجيل بالنسبة لإطارات و أعوان الصحة المنتمين للصنفين "أ" و "ب".

ويختتم وزير الصحة قائمة أعوان الصحة الذين ستقع ترقيةهم وتنشر هذه القائمة بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

الفصل 30 - تتم الترقية إثر المناظرات الداخلية أو الامتحانات المهنية أو فترة تكوين مستمر لفائدة إطارات و أعوان الصحة الذين لهم على الأقل خمس سنوات أقدمية في الرتبة التي هي دون رتبة الترقية مباشرة.

وتقيم المؤهلات المهنية للمرشحين من قبل لجنة امتحان تعين بقرار من وزير الصحة وتتولى هذه اللجنة ترتيب المترشحين حسب الجدارة.

كما تتم الترقية بالاقتدار آليا لفائدة إطارات و أعوان الصحة المترشحين في الرتبة التي هي دون رتبة الترقية مباشرة و الذين لهم على الأقل ثمانية (08) سنوات أقدمية بها والبالغين من العمر أربعين سنة على الأقل ولا تتم هذه الترقية إلا مرة واحدة طيلة الحياة المهنية لعون الصحة.

وتضبط بأمر كيفية تطبيق هذه الأحكام.

غير أنه فيما يخص الرتب التي هي في متناول المترشحين الخارجين فإنه لا يمكن إسنادها عن طريق الترقية بالاقتدار إلا في حدود عشرة بالمائة (10%) من الخطط المراد سد شغورها بعنوان نفس السنة.

الفصل 31 – تقع التسميات في الرتبة المنجرة عن الترقية حسب الترتيب الوارد بقائمة الكفاءة النهائية المنصوص عليها بالفصل 29 من هذا القانون.

الفصل 32 – بالنسبة لكل رتبة لا يمكن إعداد سوى قائمة واحدة كل سنة.

الفصل 33 – يجب على كل إطار أو عون صحة انتفع بترقية في الرتبة أن يقبل الخطة التي تسند إليه ضمن رتبته الجديدة وإذا رفض ذلك يمكن إلغاء تسميته بعد استشارة اللجنة الإدارية المتناصفة المختصة.

الفصل 34 – يرتب إطار وعون الصحة المنتفع بترقية في الدرجة الموافقة للمرتب الأساسي الأصلي الذي يفوق مباشرة ما كان يتقاضاه في وضعيته القديمة.

غير أنه لا يمكن أن تقل الزيادة المئانية من الترقية عن الامتياز الذي كان سيحصل عليه الموظف من تدرج عادي ضمن وضعيته القديمة.

الفصل 35 – إن تركيب اللجان الإدارية المتناصفة يقع تغييره بصورة لا تخول بحال من الأحوال لموظف أن يدعى لإبداء اقتراحات تتعلق بإطار أو بعون صحة من رتبة أعلى.

الباب السادس – العطل

القسم الأول – أحكام عامة

الفصل 36 – تمنح العطل من طرف رؤساء الإدارات أو المؤسسات الصحية العمومية.

ولا يمكن لأي إطار أو عون صحة أن ينقطع عن ممارسة وظائفه الا بعد طلب عطلة والحصول عليها ما عدا في صورة حدوث مانع مفاجئ وبشرط ان تقع تسوية ذلك فيما بعد.

وينجر عن كل غياب غير مبرر بعطلة قانونية طبقا لأحكام هذا القانون حجز عن المرتب بعنوان أيام الغيابات علاوة على العقوبات التأديبية إن اقتضى الأمر.

وتنقسم العطل إلى:

- 1) عطلة إدارية وتشمل عطل الاستراحة والعطل الاستثنائية.
- 2) عطل لأسباب صحية وتشتمل على عطل المرض العادي وعطل مرض طويل الامد وعطل الولادة وعطل الامومة.
- 3) عطل للتكوين المستمر.
- 4) عطل بدون مرتب.
- 5) عطلة لبعث مؤسسة.

ولا تدخل عطل المرض في حساب مدة العطل الإدارية والعكس بالعكس.

ويمكن أن تعقب عطلة الاستراحة عطلة المرض.

أما عطلة المرض فلا يمكن أن تعقب عطلة الاستراحة إلا بإذن من اللجنة الطبية المنصوص عليها بالفصل الرابع والأربعين من هذا القانون.

الفصل 37 - يحجر على إطار أو عون الصحة المنتفع بعطلة أن يمارس أي نشاط بمقابل وفي صورة المخالفة يمكن تطبيق الفصل 60 من هذا القانون.

القسم الثاني - العطل الإدارية

أولاً - عطل الاستراحة

الفصل 38 - لكل موظف بقطاع الصحة مباشر لعمله الحق:

- (1) في عطلة راحة أسبوعية مدتها يوم واحد.
- (2) في عطلة راحة تعويضية تحدد بيوم عن كل 6 ساعات عمل إضافية يقوم بها بعد ساعات العمل القانونية إذا لم يقع تأجيله على ساعات العمل الإضافية و تكون الأولوية للتأجيل.
- (3) في عطلة سنوية للاستراحة مدتها 45 يوم خالصة الأجر عن كل سنة عمل منجز من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر، ويتمتع إطارات و أعوان الصحة الذين لم يباشروا عملهم طيلة كامل الفترة اللازمة لاستحقاق العطلة السنوية للاستراحة بعطلة خالصة الأجر تحتسب كالتالي:
 - 3.75 يوم عطلة عن كل شهر عمل فعلي.
 - 0.75 يوم عطلة عن كل ستة (6) أيام عمل فعلي بالنسبة إلى فترات العمل التي تقل عن شهر.

و يمكن للإدارة أن توزع العطل حسب ضرورة العمل كما يمكنها علاوة على ذلك أن تعترض على تقسيم العطلة السنوية للاستراحة.

ويتمتع إطارات و أعوان الصحة الذين لهم أطفال في كفالتهم بالأولوية في اختيار فترة الانتفاع بالعطلة السنوية للاستراحة وفي تحديد مدتها.

الفصل 39 – يمكن للإدارة أن تقرر، لأسباب تحتمها ضرورة العمل بناء على تقرير معلل من قبل رئيس الإدارة، تأجيل العطلة السنوية للاستراحة المخولة لإطارات و أعوان الصحة، وذلك لسنة واحدة تلي مباشرة سنة استحقاق العطلة يتمتع بها وجوبا خلال تلك السنة.

الفصل 40 – يمكن أن يحال على مجلس التأديب إطار أو عون الصحة الذي لا يلتحق بمركز عمله عند انتهاء عطلة الاستراحة إلا إذا عقبتها إحدى العطل الأخرى المدرجة بالفصل السادس والثلاثين من هذا القانون.

ثانيا - العطل الاستثنائية

الفصل 41 – يمكن أن تمنح عطل استثنائية مع الاحتفاظ بكامل المرتب وبدون أن تدخل في حساب عطل الاستراحة:

- 1) للقيام بإحدى الواجبات التي يفرضها القانون و في حدود المدة اللازمة لذلك،
- 2) للقيام بمناسك الحج، ولا يمكن أن تمنح هذه العطلة الاستثنائية إلا لمدة شهر على أقصى تقدير طيلة موسم الحج ولمرة واحدة خلال الحياة المهنية لإطارات و أعوان الصحة دون اعتبار فترة المشاركة في البعثات الصحية لمرافقة الحجيج من قبل الفرق الصحية،
- 3) للقيام بواجبات عائلية ملحة وفي حدود 10 أيام في السنة،
- 4) بمناسبة كل ولادة للموظف رئيس العائلة وتضبط مدتها طبقا للفصل الخامس من القانون عدد 44 لسنة 2024 المؤرخ في 12 أوت 2024.

(5) بمناسبة انعقاد المؤتمرات المهنية النقابية الجامعية والقومية والدولية أو اجتماع الهيئات المديرة وذلك لفائدة إدارات و أعوان الصحة الممثلين للنقابات والمنتدبين بصفة قانونية أو لفائدة الأعضاء المنتخبين بالهيئات المديرة.

(6) بمناسبة انعقاد مؤتمرات الأحزاب السياسية والمنظمات القومية ومنظمات الشباب.

(7) بمناسبة الاستدعاء إلى مباريات دولية و ذلك لفائدة إدارات و أعوان الصحة المنتمين إلى الفرق القومية الرياضية.

وتساوي مدة العطل المنصوص عليها بالفقرات 5 و 6 و 7 من هذا الفصل مجموع الأيام المذكورة بالاستدعاء يضاف إليها عند الاقتضاء آجال السفر اللازمة.

القسم الثالث - العطل لأسباب صحية

أولا - عطل المرض العادي

الفصل 42 - يمكن لموظف الصحة أن يتحصل على عطلة مرض عادي في صورة مرض ثابت يجعله في حالة عجز عن مباشرة وظائفه.

و يجب أن يكون كل مطلب للحصول على عطلة مرض عادي مؤيدا بشهادة طبية تبين المدة المحتملة التي يكون فيها إطار أو عون الصحة في عجز عن مباشرة وظائفه.

وتقوم الإدارة بكل مراقبة تراها صالحة بواسطة طبيب للصحة العمومية أو الطبيب الذي تعينه لهذا الغرض.

وبصرف النظر عن هذه المراقبة الطبية تأذن الإدارة باتخاذ جميع إجراءات المراقبة الإدارية للتحقق من أن الإطار أو عون الصحة لا يستعمل عطلته إلا للتداوي.

ولا يمكن للإطار أو عون الصحة المنتفع بعطلة مرض أن يغادر محل إقامته العادي إلا برخصة من إدارته باستثناء حالة التأكد التي يجب إثباتها.

الفصل 43 - خلال الأشهر الأولى الموائية للانتداب وما لم يقض إطار أو عون الصحة فترة عمل دنيا تساوي 365 يوما، فإن له الحق في عطلة مرض عادي بكامل الأجر بحساب خمسة (5) أيام عن كل شهر عمل فعلي.

و لإطار و عون الصحة الذي باشر مهامه طيلة فترة دنيا تساوي 365 يوما الحق في عطل مرض عادي مدتها القصوى اثنا عشر (12) شهرا منها شهران (2) بكامل الأجر وعشرة أشهر (10) بنصف الأجر.

ويحتفظ إطار أو عون الصحة طيلة فترة عطلة المرض العادي بنصف الأجر بكامل المنح ذات الصبغة العائلية.

و تحتسب ضمن الفترة الدنيا المساوية لـ 365 يوما فترات العمل الفعلي وعطل الاستراحة وأيام الأعياد وعطل التكوين المستمر وعطل الولادة والعطل الاستثنائية.

و لا يمكن لإطار أو عون الصحة الذي استنفذ حقوقه في التمتع بعطلة مرض عادي بكامل الأجر أو بنصفه أن ينتفع مجددا بعطلة مرض عادي بكامل الأجر أو بنصفه إلا بعد قضائه لفترة عمل دنيا جديدة تساوي 365 يوما. وتحتسب هذه الفترة الدنيا الجديدة ابتداء من يوم استئنافه للعمل بعد انقضاء عطلة المرض العادي الأولى المستحقة بعنوان فترة العمل السابقة المساوية لـ 365 يوما.

ويعتبر في حالة عدم مباشرة وجوبية كل إطار أو عون صحة تغيب لأسباب مرضية بعد استنفاده لحقوقه في التمتع بعطلة مرض عادي.

و إذا ثبت أن موظف الصحة الذي استنفذ حقوقه في التمتع بعطل مرض عادي أصبح عاجزا بصفة نهائية عن ممارسة العمل فإنه تتم إحالته على التقاعد.

الفصل 44 - عطل المرض العادي التي لا تتجاوز في مجموعها الثلاثين يوما لكل فترة مدتها ثلاثمائة وخمسة وستون يوما تمنح مباشرة من طرف رئيس الإدارة أو المؤسسة الصحية.

وفي جميع الحالات الأخرى فإن عطل المرض العادي التي تتجاوز مدتها ثلاثين يوما لا يمكن أن تمنح من طرف رئيس الإدارة المعنية إلا بناء على رأي بالموافقة من لجنة طبية يضبط تركيبها وتسييرها بأمر.

ثانيا - عطل المرض طويل الأمد

الفصل 45 - يمكن منح عطل المرض طويل الأمد لإطارات و أعوان الصحة المباشرين أو في عطلة مرض عادي والمصابين بمرض من الأمراض التي يضبط قائمتها بأمر بعد أخذ رأي الإدارة العامة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري.

ولا يمكن بأي حال من الأحوال منح هذه العطل إذا ما تبين أن هذه الأمراض ناتجة عن تناول المشروبات الكحولية أو عن استعمال المخدرات.

وتمنح هذه العطل من طرف رئيس الإدارة التي يرجع إليها إطار أو عون الصحة بالنظر إما بطلب من المعني بالأمر وإما بمبادرة من الإدارة وذلك بناء على رأي بالموافقة من لجنة طبية يضبط تركيبها وتسييرها بأمر.

الفصل 46 - تمنح عطل المرض طويل الأمد لمدة خمس سنوات منها ثلاث سنوات بكامل المرتب وستان بنصف المرتب.

ثالثا - أحكام مشتركة لعطل المرض

الفصل 47 - إذا حصلت الإصابة بالمرض أو تفاقم المرض أثناء مباشرة العمل أو كان المرض ناتجا عن إقدام إطار أو عون الصحة بتفان على عمل لفائدة الصالح العام أو من جراء حادث طرأ بمناسبة ممارسة إطار أو عون الصحة لمهامه فإنه يحتفظ بكامل مرتبه إلى أن يصبح قادرا على استئناف عمله وله الحق في كل هذه الحالات في استرجاع أجره الطبيب والمصاريف الناتجة مباشرة عن المرض أو الحادث.

وإذا ثبت أن موظف الصحة المشار إليه بالفقرة السابقة أصبح عاجزا بصفة نهائية عن ممارسة عمله فإنه تقع إحالته على التقاعد وفي هذه الحالة له الحق في التمتع بجراية عمرية من أجل السقوط البدني المستمر قابلة للجمع مع جراية التقاعد.

الفصل 48 - أن عطل المرض التي تقضى خارج تراب الجمهورية ينبغي أن يرخص فيها مسبقا من طرف رئيس الإدارة المعنية باستثناء الحالات الاستعجالية.

رابعا - عطلة الولادة وعطلة الأمومة

الفصل 49 - يتم منح هذه العطل طبقا لمقتضيات القانون عدد 44 لسنة 2024 المؤرخ في 12 أوت 2024 المتعلق بعطلة الأمومة و الأبوة في الوظيفة العمومية و القطاع العام و القطاع الخاص.

القسم الرابع - عطلة التكوين المستمر

الفصل 50 - يمكن لإطار أو عون الصحة أن يطلب عطلة للمشاركة في مرحلة تكوين مستمر تنظمها الإدارة.

وتضبط بأمر كيفية تطبيق هذه الأحكام.

القسم الخامس - العطلة بدون أجر

الفصل 51 - يمكن أن تمنح لإطار أو عون الصحة عطل بدون أجر لا تتجاوز مدتها ثلاثة أشهر خلال السنة ولا تعتبر هذه العطل خدمة فعلية.

القسم السادس - العطلة لبعث مؤسسة

الفصل 52- يمكن أن تمنح لإطار أو عون الصحة المترسم عطلة لبعث مؤسسة لمدة أقصاها سنة قابلة للتجديد مرة واحدة. تسند هذه العطلة بمقتضى أمر.

يواصل إطار أو عون الصحة الانتفاع بالتغطية الاجتماعية طيلة فترة العطلة لبعث مؤسسة ويتولى على هذا الأساس دفع مساهمته بعنوان التقاعد والحيطة الاجتماعية ورأس المال عند الوفاة في حين تتكفل الإدارة بدفع المساهمات المحمولة على المشغل. ويفقد المعني بالأمر في هذه الحالة التمتع بالمرتب والتدرج والترقية.

وفي صورة بعث مؤسسة بمناطق التنمية الجهوية وبصرف النظر عن الأحكام التشريعية المخالفة فإن إطار أو عون الصحة يواصل التمتع بالتغطية الاجتماعية وبنصف المرتب، دون أن يكون له الحق في التدرج والترقية.

الفصل 53- يحجر على إطار أو عون الصحة المنتفع بعطلة لبعث مؤسسة ممارسة نشاط مخالف للغرض الذي تم بعنوانه إسناد هذه العطلة.

ويمكن لرئيس الإدارة أن يأذن في كل وقت بإجراء الأبحاث اللازمة للتحقق من أن نشاط إطار أو عون الصحة المعني يوافق فعلا الأسباب التي أسندت من أجلها عطلة لبعث مؤسسة.

وفي صورة ثبوت مخالفة المعني بالأمر لشروط إسناد هذه العطلة يتم حالا إنهاؤها واسترجاع المبالغ المالية التي انتفع بها عند الاقتضاء وذلك بصرف النظر عن التبعات التأديبية.

الفصل 54 - يجب على إطار أو عون الصحة الذي أسندت له عطلة لبعث مؤسسة أن يطلب إرجاعه إلى الوظيفة أو تجديد إسناد هذه العطلة لسنة ثانية وذلك في أجل شهر على الأقل قبل انتهاء مدة العطلة بواسطة رسالة مضمونة الوصول.

وعند انتهاء مدة العطلة لبعث مؤسسة يحق لإطار أو عون الصحة أن يرجع إلى سلكه الأصلي ولو بصفة زائدة ويتم استنفاد هذه الزيادة عند حدوث أول شغور في السلك الذي ينتمي إليه المعني بالأمر.

وإذا لم يطلب إطار أو عون الصحة إرجاعه إلى الوظيفة في الأجل المذكور أعلاه، وبعد التنبيه عليه، فإنه يعتبر قد قطع كل صلة بالخدمة العمومية.

الباب السابع - التأديب

الفصل 55 - يرجع حق التأديب إلى رئيس الإدارة التي ينتمي إليها إطار أو عون الصحة.

ويمكن لرئيس الإدارة المعني بالأمر أن يفوض إلى أحد الإطارات السامية بإدارته سلطته التأديبية أو إمضائه حسب شروط يتم ضبطها بأمر.

وتشتمل العقوبات التأديبية التي يمكن أن تسط على إطارات و أعوان الصحة على:

عقوبات من الدرجة الأولى وهي:

(1) الإنذار.

(2) التوبيخ.

عقوبات من الدرجة الثانية وهي:

(1) تأخير في التدرج لمدة تتراوح بين 3 أشهر وسنة على أقصى تقدير.

(2) النقلة الوجوبية مع تغيير الإقامة.

(3) الرفت المؤقت لمدة أقصاها ستة أشهر مع الحرمان من المرتب.

(4) العزل بدون توقيف الحق في جناية التقاعد

وتتخذ العقوبات من الدرجة الأولى بعد الاستماع إلى إطار أو عون الصحة المعني بالأمر ودون استشارة مجلس التأديب.

ولا تتخذ العقوبات من الدرجة الثانية إلا بعد استشارة مجلس التأديب.

وتقوم اللجان الإدارية المتناصفة في هذه الحالة بدور مجلس التأديب وعندئذ يغير تركيبها طبقاً لأحكام الفصل الخامس والثلاثين من هذا القانون.

ويحال إطار أو عون الصحة على مجلس التأديب بمقتضى تقرير كتابي صادر عن السلطة التي لها حق التأديب أو الإطار السامي الذي له تفويض لممارسة السلطة التأديبية ولإمضاء تقارير الإحالة على مجلس التأديب. ويبين تقرير الإحالة على مجلس التأديب بصفة واضحة الأفعال المنسوبة إلى إطار أو عون الصحة وعند الاقتضاء الظروف التي ارتكبت فيها.

وتتخذ العقوبات بقرار معلل من السلطة التي لها حق التأديب أو الإطار السامي الذي له تفويض لممارسة السلطة التأديبية أو لإمضاء العقوبات التأديبية غير أن عقوبة العزل لا تتخذ إلا من قبل وزير الصحة.

الفصل 56- لإطار أو عون الصحة الحق بمجرد رفع الدعوى التأديبية في الإطلاع على جميع الوثائق المتعلقة بالتهمة وأخذ نسخ منها.

و علاوة على ذلك فله الحق في الإطلاع على ملفه الشخصي.

ويكون هذا الإطلاع على عين المكان وبحضور نائب عن الإدارة وينبغي على إطار أو عون الصحة أن يصرح كتابيا بأنه قام بهذا الإطلاع أو أنه تنازل عنه بمحض إرادته.

ويمكنه أن يقدم لمجلس التأديب ملاحظات كتابية أو شفاهية وأن يستحضر شهودا وأن يستعين بشخص يختاره للدفاع عنه وللإدارة أيضا الحق في استحضار الشهود.

و يجب استدعاء إطار أو عون الصحة كتابيا وفي أجل أدناه خمسة عشرة يوما قبل اجتماع مجلس التأديب.

الفصل 57 - إذا رأى المجلس أنه لم يحصل له ما يكفي من الوضوح في شأن الأعمال المنسوبة لإطار أو عون الصحة أو الظروف التي ارتكبت فيها تلك الأعمال يمكن له أن يأذن بإجراء بحث.

الفصل 58 - بناء على الملاحظات الكتابية المقدمة وعند الاقتضاء على البيانات الشفاهية التي أدلى بها المعني بالأمر والشهود ومن تولى الدفاع عنه وكذلك على نتائج البحث الذي قد يكون قد تم إجراؤه يبدي مجلس التأديب رأيا معللا في العقوبة التأديبية التي تستوجبها حسب اجتهاده الأفعال المنسوبة لإطار أو عون الصحة محل التتبع ويحيل فورا هذا الرأي إلى السلطة التي لها حق التأديب.

الفصل 59 - يجب على مجلس التأديب أن يعطي رأيه في أجل شهر من تاريخ تعهده ويمدد هذا الأجل لشهرين إذا تم القيام ببحث بطلب من مجلس التأديب.

الفصل 60 - في صورة ارتكاب خطئ جسيم من طرف إطار أو عون صحة سواء كان ذلك بإخلاله بالواجبات المهنية أو بارتكابه جريمة من جرائم الحق العام فإنه يقع إيقافه حالا عن مباشرة وظيفته وذلك بإذن من رئيسه المباشر على أن يعلم هذا الأخير حالا بذلك رئيس الإدارة الذي يجب عليه اتخاذ القرار اللازم.

وفي صورة ما إذا كان الخطأ المرتكب يمثل جنحة أو جناية وخاصة إذا تعلق الأمر بالارتشاء أو اختلاس أموال عمومية أو الزور أو إفشاء السر المهني فإنه يجب فورا رفع القضية لدى النيابة العمومية.

وفي كل الحالات يجب دعوة مجلس التأديب في أجل أقصاه شهر وتقع تسوية وضعية عون الصحة الموقوف عن العمل في أجل أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخ مفعول قرار الإيقاف عن العمل.

وإذا لم يعزل إطار أو عون الصحة عند انتهاء أجل الثلاثة أشهر المذكورة أعلاه يكون له الحق في استرجاع كامل مرتبه الموافق لمدة الإيقاف بعد طرح المرتب الموافق لمدة الرقت المؤقت عند الاقتضاء.

الفصل 61 - تحفظ القرارات المتعلقة بالعقوبات التأديبية بالملف الشخصي لإطار أو عون الصحة المعني بالأمر كما تحتفظ به أيضا الآراء التي يبديها مجلس التأديب وجميع الحجج والوثائق الملحقة بها وذلك طبقا لأحكام الفصل العاشر من هذا القانون.

الفصل 62 - إطار أو عون الصحة الذي ناله عقاب تأديبي غير العزل له الحق بعد مدة خمس سنوات بالنسبة للعقوبات من الدرجة الأولى وعشر سنوات بالنسبة للعقوبات من الدرجة الثانية أن يقدم إلى وزير الصحة مطلبا يرمي إلى أن يمحي من ملفه كل اثر للعقاب الذي ناله.

وإذا تبين أن السلوك العام للمعني بالأمر أصبح مرضيا منذ تسليط العقاب عليه فإنه يستجاب لطلبه وتقع عندئذ إعادة تكوين ملفه الشخصي حسب وضعه الجديد.

ويمكن لإطار أو عون الصحة الواقع عزله اثر عقوبة جزائية والذي استرجع حقوقه المدنية بعفو عام أو بعفو تشريعي خاص أن يطلب إرجاعه للعمل خلال السنة التي تلي استرداد الحقوق وفي هذه الحال فإنه يمكن للإدارة أن تعيد إدماجه برتبته الأصلية وبالدرجة التي تحصل عليها في تاريخ العزل.

الباب الثامن - حالات إطار أو عون الصحة

الفصل 63 - يجب أن يكون كل إطار أو عون صحة في حالة قانونية وهذه الحالات الآتية:

- (1) المباشرة.
- (2) الإلحاق.
- (3) عدم المباشرة.
- (4) تحت السلاح.

القسم الأول - المباشرة

الفصل 64 – حالة المباشرة هي حالة إطار أو عون الصحة الذي هو مرسوم برتبة بصفة قانونية و مباشر فعلا وظائف إحدى وظائف الخطط المقابلة لرتبته.

ويعتبر في حالة مباشرة إطار أو عون الصحة المتمتع بعطلة ممنوحة مع استحقاق كامل الأجر أو نصفه مهما كان نوعها.

القسم الثاني – الإلحاق

الفصل 65 – الإلحاق هو حالة إطار أو عون الصحة الذي يوضع خارج سلكه الأصلي ولكنه يواصل فيه التمتع بحقوقه في التدرج والترقية والتقاعد.

ويقرر الإلحاق بطلب من إطار أو عون الصحة أو وجوبا حسب الشروط المنصوص عليها بالفصل 70 من هذا القانون.

والإلحاق أساسا قابل للإلغاء.

ولا يمكن أن يقع الإلحاق إلا:

- 1- لدى إدارة أو جماعة عمومية محلية أو مؤسسة عمومية أو شركة قومية أو شركة ذات رأس مال مشترك. وفي هذه الحالة يكون الإلحاق بقرار صادر عن رئيس الإدارة التي يرجع إليها الموظف بالنظر بعد موافقة رئيس الإدارة التي سيلحق لديها الموظف.
- 2- لدى منظمة قومية.
- 3- لدى الوكالة التونسية للتعاون الفني بالنسبة للموظفين المعيّنين للعمل لدى الحكومات الأجنبية أو المنظمات الدولية.
- 4- لممارسة وظيفة عضو للحكومة أو خطة انتخابية غير صفة النائب لدى مجلس النواب.

ويقرر الإلحاق المنصوص عليه بالفقرات الثانية و الثالثة والرابعة بقرار من وزير الصحة.
و لا يقرر الإلحاق بطلب من الموظف إلا بعد قضاء ثلاثة سنوات عملا مدنيا وفعليا على الأقل.
و يجرى على إطار أو عون الصحة الملحق الحجز القانوني من أجل جارية التقاعد.
و تحمل المنحة القانونية التكميلية لتكوين جارية التقاعد على كاهل الإدارة أو الجماعة العمومية
أو المؤسسة التي الحق لديها إطار أو عون الصحة غير أن الإلحاق لدى الوكالة التونسية
للتعاون الفني معفى من هذه المنحة.

الفصل 66 – يمكن أن يقرر الإلحاق لمدة أقصاها خمس سنوات قابلة للتجديد.

و يمكن لإطار أو عون الصحة في نهاية الإلحاق إما أن يرجع للسلك الأصلي الذي ينتمي إليه
وإما أن يدمج بإطارات الإدارة أو المؤسسة التي الحق لديها وذلك حسب شروط يقع ضبطها
بأمر.

وينتهي الإلحاق بقرار يقع اتخاذه حسب الشروط المنصوص عليها بالفصل الخامس والستين من
هذا القانون.

الفصل 67 – يبقى إطار أو عون الصحة الملحق خاضعا للنظام الأساسي الخاص بالسلك
الأصلي الذي ينتمي إليه إلا أنه يخضع كذلك لمجموع القواعد المتعلقة بالوظيفة التي يباشرها
بسبب إلحاقه.

ويمكن تعويض إطار أو عون الصحة الملحق ضمن السلك الأصلي الذي ينتمي إليه.

و تعطى له الأعداد حسب الشروط المنصوص عليها بالفصلين الثاني والعشرين و الثالث
والعشرين من هذا القانون من طرف رئيس الإدارة التي الحق لديها وتحال بطاقة هذه الأعداد
على رئيس الإدارة التي ينتمي إليها إطار أو عون الصحة المعني بالأمر.

الفصل 68 – عند انتهاء الإلحاق يرجع إطار أو عون الصحة وجوبا إلى السلك الأصلي الذي ينتمي إليه ويعين من جديد في خطة تناسب رتبته في هذا السلك وله أولوية التعيين في المركز الذي كان يشغله قبل إلحاقه.

وإذا لم توجد خطة شاغرة مناسبة لرتبته في السلك الأصلي الذي ينتمي إليه يمكن إرجاعه لهذا السلك بصفة زائدة على العدد المحدد على أن يقع استنفاد هذه الزيادة عند حدوث أول شغور بالرتبة المعنية بالأمر.

وعند ترسيمه في الرتبة الجديدة ينبغي أن يحذف من السلك الأصلي الذي كان ينتمي إليه.

الفصل 69 – إطار أو عون الصحة الذي يسمى مترسما في رتبة غير الرتبة الذي ينتمي إليها يوضع تجاه هذه الرتبة في حالة إلحاق كامل مدة التربص الذي يخضع له في الخطة المعنية بالأمر.

وعند ترسيمه في الرتبة الجديدة ينبغي أن يحذف من السلك الأصلي الذي كان ينتمي إليه.

الفصل 70 – في صورة تحويل مصلحة أو نشاط عمومي من إدارة إلى أخرى أو في صورة إدخال اللامحورية أو اللامركزية على مصلحة إدارية فإن إطار أو عون الصحة بهذه المصلحة يقع وجوبا إما إلحاقهم وإما نقلتهم بدون استشارة اللجنة الإدارية المتناصفة ذات النظر.

ويقرر هذا الإلحاق أو النقلة بقرار من وزير الصحة باقتراح من رؤساء الإدارات المعنية بالأمر.

الفصل 71 – بقطع النظر عن الإلحاق فإن إطارات و أعوان الصحة الذين تكون رتبتهم وظروف تأجيرهم مشتركة بين جميع الإدارات والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية يمكن نقلتهم بطلب منهم أو وجوبا من إدارة إلى أخرى.

وتقرر هذه النقلة بقرار من رئيسي الإدارتين المعنيتين بالأمر وإذا كانت النقلة وجوبية بعد استشارة اللجنة الإدارية المتناصفة ذات النظر.

وفيما يخص إدارات و أعوان الصحة غير المشار إليهم بالفقرة الأولى أعلاه فإن النقل الوجوبي ينجر عنها تغيير في محل الإقامة لا تقع إلا بعد استشارة اللجنة الإدارية المتناصفة ذات النظر.

القسم الثالث - حالة عدم المباشرة

الفصل 72 - عدم المباشرة هي حالة إطار أو عون الصحة الموضوع خارج الإدارة التي يرجع إليها بالنظر والذي يبقى تابعا للسلك الأصلي الذي ينتمي إليه إلا أنه قد زال انتفاعه فيه بحقوقه في التدرج والترقية والتقاعد.

و تقرر الإحالة على عدم المباشرة بقرار من رئيس الإدارة أو المؤسسة الصحية العمومية المعنية بالأمر إما وجوبا أو بطلب كتابي من إطار أو عون الصحة.

ولا تخول حالة عدم المباشرة الحق في أي مرتب.

ويحتفظ إطار أو عون الصحة المعني بالأمر بحقوقه المكتسبة في السلك الأصلي الذي ينتمي إليه في تاريخ إحالته على عدم المباشرة.

يبقى إطار أو عون الصحة المحال على عدم المباشرة خاضعا للأحكام المنصوص عليها بالفصول 5 و 7 و 9 من هذا القانون.

الفصل 73 - لا تقرر الإحالة الوجوبية على عدم المباشرة إلا لأسباب صحية وبعد أخذ رأي اللجنة الإداري المتناصفة وذلك عندما يكون إطار أو عون الصحة غير قادر على استئناف عمله عند انتهاء عطلة مرض عادي أو عطلة مرض طويل الأمد ومدة الإحالة الوجوبية على عدم المباشرة لا يمكن أن تتجاوز السنة ويمكن تجديدها مرتين لنفس المدة وعند انتهائها يجب:

- إما أن يرجع إطار أو عون الصحة لإطارات إدارته الأصلية بشرط أن يدلي بشهادة طبية تثبت أنه في حالة صحية تسمح له باستئناف مهامه دون خشية الضرر.
- أو يحال على التقاعد.

- أو يشطب على اسمه من الإطارات عن طريق الإعفاء إذا لم يكن له الحق في جارية التقاعد وذلك بعد أخذ رأي اللجنة الإدارية المتناصفة ذات النظر.

طيلة فترات عدم المباشرة الوجوبية، يواصل إطار أو عون الصحة الانتفاع بالتغطية الاجتماعية. وتحمل مساهمات المشغل و إطار أو عون الصحة في نظام التغطية الاجتماعية المستوجبة بعنوان فترات عدم المباشرة الوجوبية على كاهل المشغل.

الفصل 74 - لا تمنح الإحالة على عدم المباشرة بطلب من إطار أو عون الصحة إلا إذا توفرت لديه أقدمية سنتين على الأقل في الخدمة المدنية الفعلية وتقع هذه الإحالة وفقاً للأحكام التالية:

- 1- لمدة سنة قابلة للتجديد مرة واحدة من أجل حادث أو مرض خطير أصاب قرينه أو أحد أصوله أو فروعه.
- 2- لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة للقيام بأبحاث أو دراسات تكتسي صبغة المصلحة العامة.
- 3- لمدة سنتين قابلة للتجديد مرتين لتمكين المرأة إطار أو عون الصحة من القيام بتربية ولد أو عدة أولاد لم يبلغوا السادسة من عمرهم أو كانوا مصابين بعاهاات تتطلب عناية مستمرة.
- 4- لمدة أقصاها خمس سنوات لظروف استثنائية وتمنح هذه الإحالة على عدم المباشرة بأمر.

الفصل 75 - يمكن إحالة إطار أو عون صحة بطلب منه على عدم مباشرة خاصة وذلك بقرار من وزير الصحة وحسب الشروط التالية:

- لمدة سنة قابلة للتجديد كلما اقتضت الحاجة ذلك لكل إطار أو عون صحة يكون قرينه الموظف قد نقل للعمل داخل تراب الجمهورية أو دعي للعمل بالخارج.
- لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد كلما اقتضت الحاجة ذلك لفائدة إطار أو عون الصحة المنتخب عضوا بمجلس النواب.

وفي صورة انتهاء مهامهم النيابية فإن الأعوان الموضوعين في حالة عدم مباشرة خاصة لدى مجلس النواب تقع إعادة إدماجهم وجوبا في إطارهم الأصلي في الرتبة أو الصنف المرتبين به مع انتفاعهم بالمنح المنجرة عن الخطة الوظيفية التي كانوا مكلفين بها في تاريخ إحالتهم على عدم المباشرة الخاصة لدى مجلس النواب إلى أن تقع تسوية وضعيتهم الإدارية وذلك بتسميتهم في خطة وظيفية معادلة للخطة التي كانوا يشتغلونها قبل انتخابهم بمجلس النواب.

وفي صورة عدم وجود شغور في إطارهم الأصلي تقع إعادة إدماجهم ولو فوق العدد المحدد.

ويتمادى النواب الموضوعون في حالة عدم المباشرة الخاصة والذين اختاروا نظام التقاعد المتمتعين به سابقا في الانتفاع بحقوقهم في التقاعد وفي تحمل الحجز من أجل التقاعد على المرتب والمنح التابعة لرتبتهم وخطتهم الوظيفية وصنفهم ودرجتهم في إطارهم الأصلي.

ويتحمل مجلس النواب الإعانة الموافقة لفائدة صندوق التقاعد. وتضبط بأمر شروط تطبيق هذه الأحكام.

الفصل 76 - يمكن لرئيس الإدارة أو المؤسسة الصحية العمومية أن تأذن في كل وقت بإجراء الأبحاث اللازمة للتحقق من أن نشاط الموظف المعني بالأمر يوافق فعلا الأسباب التي أحيل من أجلها على عدم المباشرة بطلب منه.

الفصل 77 - يجب على إطار أو عون الصحة الذي وضع بطلب منه في حالة عدم المباشرة أن يطلب إرجاعه إلى الوظيفة شهريين على الأقل قبل انتهاء مدة الإحالة على عدم المباشرة بواسطة رسالة مضمونة الوصول.

وعند انتهاء مدة الإحالة على عدم المباشرة يحق لإطار أو عون الصحة أن يرجع إلى سلكه الأصلي ولو بصفة زائدة ويتم استنفاد هذه الزيادة عند حدوث أول شغور في السلك الذي ينتمي إليه المعني بالأمر.

وإذا لم يطلب إطار أو عون الصحة إرجاعه إلى الوظيفة في الأجل المذكور أعلاه، فإنه يعتبر قد قطع كل صلة بالخدمة العمومية.

الفصل 78 - إن إطار أو عون الصحة المحال على عدم المباشرة والذي يرفض عند إرجاعه للعمل المركز الذي يعين فيه يمكن إعفاؤه بعد اخذ رأي اللجنة الإدارية المتناصفة ذات النظر.

القسم الرابع - حالة إطار أو عون الصحة "تحت السلاح"

الفصل 79 - أن إطار أو عون الصحة الذي يقع تنزيله بتشكيلة عسكرية للقيام بمدة خدمته المباشرة كما نص عليها القانون المتعلق بالتجنيد يوضع في حالة خاصة تدعى "تحت السلاح".

ويقفد في هذه الحالة المرتب الذي كان يتقاضاه ويحتفظ بحقوقه في التدرج والترقية و التقاعد. ويرجع وجوبا عند تسريحه إلى السلك الأصلي الذي ينتمي إليه ولو بصفة زائدة على أن يقع استنفاد هذه الزيادة عند حدوث أول شغور بالرتبة المعنية بالأمر.

الباب التاسع - الانقطاع النهائي عن مباشرة الوظيفة

الفصل 80 - أن الانقطاع النهائي عن مباشرة الوظيفة الذي يفضي إلى التشطيب على اسم إطار أو عون الصحة من الإطارات وفقدان صفة عون صحة يكون ناتجا عن:

1- فقدان الجنسية التونسية أو الحقوق المدنية.

2- الاستقالة المقبولة بصفة قانونية.

3- الإعفاء.

4- العزل.

5- الإحالة على التقاعد.

الفصل 81 – لا تنتج الاستقالة إلا عن طلب كتابي يعبر فيه إطار أو عون الصحة عن عزمه الصريح وغير المشروط على مغادرة إطارات إدارته بصفة نهائية.

ولا يكون لها مفعول إلا إذا قبلت من طرف وزير الصحة.

وإذا رفض وزير الصحة الاستقالة يمكن لإطار أو عون الصحة أن يرفع أمره إلى اللجنة الإدارية المتناصفة التي تبدي رأيا معللا وتحيله على السلطة ذات النظر.

الفصل 82 – قبول الاستقالة يجعلها باثة لا رجوع فيها وهو لا يمنع عند الاقتضاء من القيام بالدعوى التأديبية بسبب أفعال قد تكتشفها الإدارة بعد هذا القبول.

الفصل 83 – إن إطار أو عون الصحة الذي ينقطع عن وظيفته قبل التاريخ المعين بقرار قبول الاستقالة يمكن أن يتعرض لعقوبة تأديبية.

الفصل 84 – إطار أو عون الصحة الذي قبلت استقالته لا يمكن انتدابه من جديد من طرف وزارة الصحة إلا إذا توفرت فيه جميع الشروط المطلوبة من المترشحين للخطوة المعنية بدون أي مراعاة لحالته القديمة وسالف صفته كإطار أو عون صحة.

الفصل 85 – أن إطار أو عون الصحة الذي يثبت قصوره المهني يتخذ في شأنه ما يلي:

- إما أن ينقل لإطار مماثل بإدارة أخرى.
- أو يحال على التقاعد.
- أو إذا لم تتوفر فيه الشروط اللازمة لاستحقاق جارية التقاعد يقع إدماجه حسب مؤهلاته في رتبة أدنى مع مراعاة ترتيبه في هذا الإطار.
- أو يقع إعفاؤه.

و في كل الحالات يقع اتخاذ القرار من طرف رئيس الإدارة بعد استشارة اللجنة الإدارية المتتاصرة ذات النظر التي تبت في الموضوع كما لو كان الأمر يتعلق بالتأديب.

وفي صورة الإعفاء وإذا لم يكن للمعني بالأمر الحق في التمتع بجراية التقاعد فإنه يتمتع بغرامة إعفاء تساوي كامل مرتبه الشهري على كل سنة خدمات مدنية فعلية وبدون أن تفوق هذه الغرامة مرتب اثني عشرة شهرا.

الفصل 86 - لا يمكن لإطار أو عون الصحة الذي انقطع عن وظيفته بصفة نهائية لسبب من الأسباب المنصوص عليها بالفصل 80 من هذا القانون أو الذي أحيل على عدم المباشرة أن يمارس بنفسه أو بواسطة الغير نشاطات خاصة لها علاقة بوظيفته السابقة والتي قد تضر بمصالح الإدارة.

وتضبط بأمر مدة هذا التحجير والعقوبات التي يمكن تسليطها عند المخالفة وكذلك كيفية تطبيق هذه الأحكام.

الفصل 87 - تنطبق أحكام الفصل السابع من هذا القانون على إطار أو عون الصحة الذي انقطع نهائيا عن مباشرة الوظيفة.

الفصل 88 - يمكن لإطار أو عون الصحة الذي انقطع نهائيا عن مباشر مهامه والذي قضى عشرين عاما على الأقل في الخدمة المدنية الفعلية أن تسند إليه بأمر الصفة الشرفية في الرتبة أو الوظيفة التي كان يشغلها قبل انقطاعه عن مهامه.

وينفس شرط الأقدمية في الخدمة يمكن أن تمنح الصفة الشرفية لإطار أو عون الصحة الذي دون أن يغادر الإدارة نهائيا قد انفصل عن الانتماء إلى سلك معين.

وبصفة استثنائية يمكن أن تمنح لإطار أو عون الصحة الصفة الشرفية في الرتبة أو الوظيفة المولية مباشرة.

العنوان الثالث – إطار و عون الصحة المتربص

الباب الأول – التعريف

الفصل 89 – إطار أو عون الصحة المتربص هو الذي انتدب ليشغل خطة دائمة بإطارات وزارة الصحة ويقوم بتربص قبل ترسيمه حسب الشروط المنصوص عليها بالنظام الأساسي الخاص المنطبق عليه.

الباب الثاني – شروط الترسيم

الفصل 90 – تضبط الأنظمة الأساسية الخاصة شروط التربص والترسيم.

و حددت مدة التربص بسنتين و بسنة واحدة بالنسبة للإطارات و الأعوان المتخرجين من مدرسة للتكوين مصادق عليها وكذلك بالنسبة للذين قضوا على الأقل سنتين في الخدمة المدنية الفعلية بصفة وقتيين أو متعاقدين.

إلا أنه إذا لم يقع النظر في ترسيمه وبعد انتهاء أجل أربع سنوات من تاريخ الانتداب فإن إطار أو عون الصحة يرسم وجوبا.

الباب الثالث – العطل

الفصل 91 – ينتفع إطار أو عون الصحة المتربص بنفس نظام العطل المنطبق على عون الصحة المترسم باستثناء العطل من أجل التكوين المستمر.

غير أنه بالنسبة للسنة الأولى من الخدمات فإن مدة العطلة تحسب باعتبار 3.75 يوم عن كل شهر عمل للمدة المتراوحة بين تاريخ مباشرة المهام وتاريخ تقديم مطلب للحصول على العطلة ويخول الجزء من الشهر الأول للعمل الحق في 0.75 يوم عطلة عن كل ستة أيام كاملة.

الفصل 92 - تنسحب على إطار أو عون الصحة المتربص الأحكام المنصوص عليها بهذا القانون لفائدة عون الصحة المترسم والمتعلقة بالتأديب والحالات والانقطاع عن الوظيفة.

العنوان الرابع - المكافأة الاستثنائية

الفصل 93- يمكن أن تمنح مكافأة استثنائية لإطارات وأعوان الصحة الخاضعين لأحكام هذا القانون.

الفصل 94 - تسند المكافأة الاستثنائية المنصوص عليها بالفصل 93 من هذا القانون إلى:

- أ- الإطار أو العون الذي أنجز طريقة عمل أو ابتكر وسيلة إنتاج ترتب عنها ارتفاع في الإنتاج أو اقتصاد في التكاليف أو تحسن في نوعية الخدمات الإدارية.
- ب- الإطار أو العون الذي جنّب الإدارة أضرارا فادحة.
- ت- الإطار أو العون الذي تميز بدرجة عالية من الإتقان في أداء مهامه.

الفصل 95 - تسند المكافأة الاستثنائية:

- إما في شكل ترقية إلى رتبة أو صنف أعلى مباشرة على أن تتوفر في إطار أو عون الصحة الشروط الضرورية للقيام بمهامه الجديدة.
- أو في شكل تدرج بدرجة أو عدة درجات
- أو في شكل منحة جمليه تحدد حسب الحالة.

الفصل 96 - تسند المكافأة الاستثنائية من قبل رئيس الجمهورية.

ويمكن أن تسند المكافأة الاستثنائية باقتراح من وزير الصحة وذلك بالاعتماد على تقرير معلل وبعد أخذ رأي اللجنة الإدارية المتناصفة.

2025/24 .

زائدات عدد
07 اغسطس 2025
مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي

وثيقة شرح الأسباب

مشروع قانون يتعلق بالقانون الأساسي لقطاع الصحة

يعتبر مشروع القانون المعروض تكريسا لقرار السيد رئيس الجمهورية الرامية إلى تحفيز إطارات و أعوان الصحة خاصة و أن قطاع الصحة له العديد من الخصوصيات التي تميزه عن باقي القطاعات مما يتطلب سن قانون خاص يظم جميع مهني الصحة بمختلف اسلاكهم.

كما يهدف هذا القانون الى تذليل عديد الصعوبات التي يشكوها القطاع لتأمين استمرارية تقديم الخدمات الصحية للمواطن خاصة بالمناطق الداخلية حيث يتطلب القطاع تأمين حصص استمرار يؤمنها اعوان من مختلف الاسلاك خاصة بالمستشفيات التي تشكو نقص في عدد الاعوان و بالخصوص بالأقسام التي تغطي الخدمات الصحية على مدار 24 ساعة و كامل ايام الاسبوع على غرار الاقسام الداخلية و اقسام الاستعجالي و اقسام المخبر و الاشعة و التي يؤمن الخدمات الصحية بها الاطار الطبي و شبه الطبي الى جانب مكاتب القبول و بعض المصالح الادارية التي يؤمن الخدمات بها الاطار الاداري و كذلك وحدات الصيانة التي يؤمن الخدمات بها الاطار التقني و الفني و العملة.

يتضمن العنوان الأول في فصله الأول تعريف الأسلاك المعنية بهذا القانون كما يحدد هذا العنوان مدة العمل و الامتيازات المخولة للمعنيين بهذا القانون.

و يتضمن هذا القانون 96 فصل وهو مقسم إلى أربعة عناوين وهي في حد ذاتها مقسمة إلى أبواب و الأبواب مقسمة إلى أقسام تفصيلها كالآتي:

العنوان الأول الخاص بالأحكام العامة و يتضمن 17 فصل تحدد المعنيين بهذا القانون و أهم الحقوق و الواجبات و الامتيازات المخولة لهم بهدف ضمان تحفيز العاملين بقطاع الصحة و تشجيعهم على عدم هجرة الكفاءات الصحية إلى قطاعات أو دول أخرى.

2025/24 .

العنوان الثاني الخاص بالانتداب و إعطاء الأعداد و مدة العمل و الترسيم و العطل و التأديب و حالات عون الصحة و الانقطاع النهائي عن العمل وهو مقسم إلى ثمانية أبواب يتضمن كل من الباب الأول فصل وحيد و الباب الثاني 3 فصول أما الباب الثالث فهو مقسم إلى 2 أقسام و يتضمن 4 فصول و الباب الرابع يتضمن 2 فصول و الباب الخامس ينقسم إلى 2 أقسام و يتضمن 8 فصول أما الباب السادس فينقسم إلى 6 أقسام و يتضمن 19 فصل و الباب السابع يتضمن 8 فصول أما الباب الثامن فينقسم إلى 4 أقسام و يتضمن 17 فصل و الباب التاسع يتضمن 9 فصول .

العنوان الثالث وهو خاص بعون الصحة المتربص و ينقسم إلى 3 أبواب يتضمن الباب الأول و الثاني كل واحد منهم فصل وحيد أما الباب الثالث فيتضمن 2 فصول.
العنوان الرابع وهو خاص بالمكافآت الاستثنائية و يتضمن 4 فصول.



قائمة إمضاءات السادة النواب حول

مقترح قانون يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.

ع/ر	الإسم واللقب	الإمضاء
1	ندى ثابت	
2	آمار المودع	
3	ما من ابريس	
4	مهي قاسم	
5	عز الدين التائب	
6	باهر المصطفى	
7	فيصل العبي	
8	رفوف فتيري	
9	نسمة المعالي	
10	ما جبة الوردى	
11	فوزي عبد الخالق	
12	حسنا بعلك	
13	الحفي الهلالي	
14	الناصر الشنوفي	
15	ياسر الدرواحي	
16	عواطف السنيش	



قائمة إمضاءات السادة النواب حول

مقترح قانون يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.

ع/ر	الإسم واللقب	الإمضاء
17	بجيب عكرمي	
18	محمد بنور	
19	كمال فراخ	
20	المعز بن يوسف	
21	حسام محجوب	
22	هالة صباغ الله	
23	عبد القادر عمار	
24	فريد سمير	
25	كبد القادر بن زينب	
26	حسن بوسا	
27	حمزة البياوي	
28	عبد طليل الكماري	
29	الطاهر بن منصور	
30	بنينة الغاسمي	
31	عبد الرزاق مدبراتي	
32	صالح مباركي	



قائمة إمضاءات السادة النواب حول

مقترح قانون يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.

ع/ر	الإسم واللقب	الإمضاء
33	يوسف التومحيا	
34	فوزي دحمان	
35	علاء المصيري	
36	سريته المصيري	
37	حلال الكفوي	
38	عبد السلام الدحماني	
39	عصام البري تاييري	
40	محمد مكي	
41	محمد علي فنيحة	
42	التوري الميدي	
43	نديم ربيع	
44	مختار عيغاري	
45	خالد مكي مبروك	
46	صلاح الفريسي	
47	نزار الهدفي	
48	عبد العزيز شعيباني	
49	سريته التومحيا	



قائمة إمضاءات السادة النواب حول

مقترح قانون يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.

ع/ر	الإسم واللقب	الإمضاء
50	أيمن بن صالح	
51	أبراهيم حري	
52	عبد سفيان	
53	عبد الحافظ الوحشي	
54	عادل البوسالم	
55	رضا دلايمي	
56	زينة حيت الله	
57	لوسون مبرور	
58	سليح حمدي	
59	وليد حاجي	
60	المختار عبد الوهم	
61	بولكر بن كبر	
62	كفايت العابد	
63	خامن مزلوون	
64	مستحي الكاوي	
65	أنيس المرعوي	
66	المذلف المخلول	



قائمة إمضاءات السادة النواب حول

مقترح قانون يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.

ع/ر	الإسم واللقب	الإمضاء
67	رياني بلال	
68	عزالدين علوان	
69	كريمر هوس	
70	Miloud Tanch	
71	طارق الربيع	
72	معز بركة الله	
73	حاج الصمامة	
74	ساريس الحاج علي	
75	محمد هوميجا	
76	عادل الزيت سديري	
77	هاجر الجبل بن	
78	ريم الصغير	
79	كمال كرسام	
80	حسن جرسوي	
81	مهاجر المسالحي	
82	فاتن النصيري	
83	محمد بن حبيب	



قائمة إمضاءات السادة النواب حول

مقترح قانون يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.

ع/ر	الإسم واللقب	الإمضاء
84	صالح شوشان	
85	السري بن فضل	
86	شكري البحري	
87	الياس بن كوت	
88	حمدي بن عمر	
89	عبدان بامون	
90	أحمد نقره	
91	مراد الخزامي	
92	عادل صياغ	
93	رمزي السطري	
94	عماد أولاد جبريل	
95	هشام حسني	
96	الطيب الرطايي	
97	مسعود قشير	
98	علي حوزي	
99	حاتم الوارث	
100	حمدي بن عبد العالي	



قائمة إمضاءات السادة النواب حول

مقترح قانون يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.

ع/د	الإسم واللقب	الإمضاء
101	محمد خضر	
102	ياسين ماضي	
103	حاتم لباوي	
104	محمد أمين الواحش	
105	جلال الدصايني	
106		
107		
108		
109		
110		
111		
112		
113		
114		
115		
116		
117		

2025/24

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في 0.7... أفريل 2025.....

تصريح

بتبني مقترح قانون

إنني الممضي (ة) أسفله،...
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإنني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

07 أفريل 2025

باردو في.....

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، المدّلف المحلول
عضو مجلس نواب الشعب،وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلّق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.	عنوان مقترح القانون
96 فصلا	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في
إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/24

07 أفريل 2025
7 ماي 2025

باردو في،.....

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، بيل حامي
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصريح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

باردو في،.....

تصريح بتبني مقترح قانون

إنني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،
أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإنني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء


2025/24

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في،..... 07 أبريل 2025

تصريح بتبني مقترح قانون

.....
إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،
وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،
أصرّح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في
إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء



2025/24

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

07 أفريل 2025

باردو في.....

تصريح

بتبني مقترح قانون

عبد الحفيظ بن علي

إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأتي أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

7 أفريل 2025

باردو في،.....

تصريح بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، نزار الهدي
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/24

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في، 07 أفريل 2025

تصريح بتبني مقترح قانون

..... صلاح الفريسي

إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/24

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في، 7. 8. 9. 10. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 840. 841. 842. 843. 844. 845. 846. 847. 848. 849. 850. 851. 852. 853. 854. 855. 856. 857. 858. 859. 860. 861. 862. 863. 864. 865. 866. 867. 868. 869. 870. 871. 872. 873. 874. 875. 876. 877. 878. 879. 880. 881. 882. 883. 884. 885. 886. 887. 888. 889. 890. 891. 892. 893. 894. 895. 896. 897. 898. 899. 900. 901. 902. 903. 904. 905. 906. 907. 908. 909. 910. 911. 912. 913. 914. 915. 916. 917. 918. 919. 920. 921. 922. 923. 924. 925. 926. 927. 928. 929. 930. 931. 932. 933. 934. 935. 936. 937. 938. 939. 940. 941. 942. 943. 944. 945. 946. 947. 948. 949. 950. 951. 952. 953. 954. 955. 956. 957. 958. 959. 960. 961. 962. 963. 964. 965. 966. 967. 968. 969. 970. 971. 972. 973. 974. 975. 976. 977. 978. 979. 980. 981. 982. 983. 984. 985. 986. 987. 988. 989. 990. 991. 992. 993. 994. 995. 996. 997. 998. 999. 1000.

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، ح. الم. س. ر. ك.
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

10-11

2025/24

٠٦ أفريل 2025

باردو في.....

تصريح بتبني مقترح قانون

إنني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإنني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/24 .

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في، 07 أفريل 2025

تصريح بتبني مقترح قانون

..... فتحي رجب
إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصريح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/24 .

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

باردو في، 17 فيفري 2024

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، محمد علي فخير
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/24

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

07 أبريل 2025

باردو في،.....

تصريح

بتبني مقترح قانون

.....
جلال الحزم

إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصريح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء



2025/24.

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في، 07 أفريل 2025

تصريح بتبني مقترح قانون

.....
إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

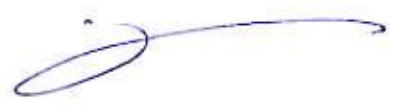
وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء



2025/24

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في 7 أفريل 2025.....

تصريح

بتبني مقترح قانون

..... إنني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإنني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/24

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في، 07 أبريل 2025

تصريح بتبني مقترح قانون

إنني الممضي (ة) أسفله، خوزي د عا لسا
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأتبيّ عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإنني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في
إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/24

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

07 أفريل 2025

باردو في،.....

تصريح

بتبني مقترح قانون

حاج مياي

إني الممضي (ة) أسفله،.....

عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

حاج مياي

2025/24

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

07 أفريل 2025

باردو في،.....

تصريح

بتبني مقترح قانون

كبير الحبيب الهادي

إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصريح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/24

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في 04/07/2024

تصريح بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، حمزة الحياوي
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

حمزة الحياوي

2025/24

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في 07 أفريل 2025

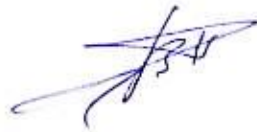
تصريح بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، محمد بن علي
عضو مجلس نواب الشعب،
وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،
أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في
إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء



2025/24

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في. 2025/24

تصريح بتبني مقترح قانون

إنني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،
أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.	عنوان مقترح القانون
96 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإنني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025 / 24 .

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

07 أفريل 2025

باردو في،.....

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، عبد الفار عمارة
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.	عنوان مقترح القانون
96 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

تصريح

بتبني مقترح قانون

.....
إني الممضي (ة) أسفله،

عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلّق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.	عنوان مقترح القانون
96 فصلا	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/24

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في 07 أفريل 2025...

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، صالح محجوب
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/24

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في، 071 أفريل 2025.....

تصريح

بتبني مقترح قانون

الحزب الدستوري

إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،
أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

م
م

2025/24

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

07 أفريل 2025

باردو في،.....

تصريح

بتبني مقترح قانون

محان فرّاح

إنّي الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلّق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.	عنوان مقترح القانون
96 فصلا	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإنّي على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد التّظّر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء


2025/24

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في، 10 أبريل 2025

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/24

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في 4/4/2025

تصريح

بتبني مقترح قانون

إنني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإنني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/24 .

07 أفريل 2025

باردو في

تصريح

بتبني مقترح قانون

عواطف السديقي

إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلّق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.	عنوان مقترح القانون
96 فصلا	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/24

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في، 07. شويل 2025

تصريح بتبني مقترح قانون

إنني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإنني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/24

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

07 أفريل 2025

باردو في،.....

تصريح

بتبني مقترح قانون

السلامة السخوية

إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/24 .

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

باردو في 2025/24/24

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، الحفي المسمي
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصريح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/24

باردو في ٥٧ - ٥٧ - ٥٧

تصريح بتبني مقترح قانون

إنني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،
أصرّح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإنني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء


2025/24 .

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

باردو في 2024/07/07

تصريح

بتبني مقترح قانون

فخر بن محمد الحاتمي

إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	96 فصلا

وأني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025 / 24 .

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في ٠٤ - ٠٤ - ٢٠٢٤

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، سليم المصباح
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصريح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/24

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

07 أفريل 2025

باردو في،.....

تصريح

بتبني مقترح قانون

.....
إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/24

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في، ٢٥٧ - ٥٤٤ - ٢٠٢٤

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، د. ر. و. ح. الف. ع. ي. م.
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/24

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في ٠٤/٠٤/٢٠٢٥

تصريح بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، فهد المصطفى
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/24

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في، 2028/04/04

تصريح بتبني مقترح قانون

إنني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصريح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإنني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء



2025/24

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في 2025/4/4

تصريح

بتبني مقترح قانون

عز الدين الكاس

إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/24

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في،
07 أفريل 2025

تصريح بتبني مقترح قانون

.....
إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،
وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،
أصريح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في
إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/24

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

07 أفريل 2025

باردو في،

تصريح

بتبني مقترح قانون

إسمي راجد

إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصريح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإضاء

2025/24.

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في، 07 أبريل 2025

تصريح بتبني مقترح قانون

صالح العسالمي

إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الامضاء

2025 / 24 .

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في، 04/07/2025

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، فاتن النصيري
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلّق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.	عنوان مقترح القانون
96 فصلا	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/24

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في 07 أبريل 2025

تصريح بتبني مقترح قانون

إنني الممضي (ة) أسفله، محمد بن حديد
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلّق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.	عنوان مقترح القانون
96 فصلا	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإنني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

13/11

2025/24.

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

07 أفريل 2025

باردو في،.....

تصريح

بتبني مقترح قانون

.....
ع. ه. م. س. ك. 5

إنني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإنني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في
إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء



الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في

روط القانونيّة قط

2025/24

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في 07 أفريل 2025

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصريح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.	عنوان مقترح القانون
96 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/24

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

07 أفريل 2025

باردو في.....

تصريح

بتبني مقترح قانون

.....
إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء


2025/24

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

07 أبريل 2025

باردو في،.....

تصريح بتبني مقترح قانون

إنني الممضي (ة) أسفله، محمد بن علي
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصريح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.	عنوان مقترح القانون
96 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإنني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في
إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

باردو في 07 أفريل 2025

تصريح بتبني مقترح قانون

إنني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلّق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.	عنوان مقترح القانون
96 فصلا	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإنني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/24

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

07 أفريل 2025

باردو في.....

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، سوسن مبروك
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

Saw Sen

2025/24

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في، 07 أبريل 2025

تصريح بتبني مقترح قانون

إنني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصريح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.	عنوان مقترح القانون
96 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإنني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/24 .

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في، 07 أفريل 2025

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، سالم الصياحي
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصريح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.	عنوان مقترح القانون
96 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء



07 أفريل 2025

باردو في.....

تصريح

بتبني مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله، باجي عايد
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلّق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.	عنوان مقترح القانون
96 فصلا	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإنّي على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد التّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

باجي عايد

2025/24 .

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في 2025/04/14

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، زيد العجور
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في
إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/24 .

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

07 أفريل 2025

باردو في.....

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، محمد بن مسعود
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصريح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في
إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/24 .

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

07 أفريل 2025

باردو في،.....

تصريح

بتبني مقترح قانون

محضر موك الله

إنني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإنني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

M

2025/24 .

باردو في 07 أفريل 2025

تصريح بتبني مقترح قانون

إنني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،
وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،
أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.	عنوان مقترح القانون
96 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإنني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في
إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/24 .

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في 07 أبريل 2025

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، وليد هارح
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلّق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.	عنوان مقترح القانون
96 فصلا	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد التّظّر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/24.

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

07 أفريل 2025

باردو في.....

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلّق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.	عنوان مقترح القانون
96 فصلا	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/24

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في 07 أفريل 2025

تصريح بتبني مقترح قانون

إنني الممضي (ة) أسفله، ديكتاتور العاصمي
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّي عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإنني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء


2025/24

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في 07 أفريل 2025

تصريح بتبني مقترح قانون

إنني الممضي (ة) أسفله، المجتاز عبد المولى
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإنني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/24 .

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

07 أفريل 2025

باردو في.....

تصريح

بتبني مقترح قانون

.....
إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في
إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/24

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

07 أبريل 2025

باردو في،.....

تصريح بتبني مقترح قانون

إنني الممضي (ة) أسفله، مستفي الزعموري
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصريح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإنني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء



2025/24

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

07 أفريل 2025

باردو في،.....

تصريح بتبني مقترح قانون

.....
إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصريح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/24

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في، 0.7 أفريل 2025

تصريح بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، عبد القادر بن زبيب
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء


2025/24

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

07 أفريل 2025

باردو في،.....

تصريح

بتبني مقترح قانون

.....
إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصريح وأني أتبنّي عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلّق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.	عنوان مقترح القانون
96 فصلا	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/24

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في 07 أبريل 2025

تصريح بتبني مقترح قانون

إنني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأتبيّ عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.	عنوان مقترح القانون
96 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإنني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/24.

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في 07 أفريل 2025.....

تصريح

بتبني مقترح قانون

.....
إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

تصريح
بتبنيّ مقترح قانون

2025/24

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في، 2025/04/07

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، عبد الحليم بن سايامون
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في
إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/24.

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في، 7-8-2025

تصريح

بتبني مقترح قانون

مراد الخزرجي

إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّي عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلّق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.	عنوان مقترح القانون
96 فصلا	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/24.

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في 07 أفريل 2025

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، محمد الدردور
عضو مجلس نواب الشعب.

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء



2025/24 .

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

باردو في 2025/04/07

تصريح

بتبني مقترح قانون

إنني الممضي (ة) أسفله، عادل ضياع
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.	عنوان مقترح القانون
96 فصلا	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإنني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/24

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في 2025 ok of

تصريح

بتبني مقترح قانون

..... إنني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأتبيّ عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلّق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.	عنوان مقترح القانون
96 فصلا	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإنني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/24

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في، 07 أفريل 2025

تصريح بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، جمال حسي
عضو مجلس نواب الشعب،
وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،
أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في
إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء


2025/24

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

07 أفريل 2025

باردو في،.....

تصريح

بتبني مقترح قانون

إنني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإنني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/24.

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في، 07 أبريل 2025

تصريح

بتبني مقترح قانون

أبني نصي

إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

باردو في 2025 / 04 / 7

تصريح بتبني مقترح قانون

إنني الممضي (ة) أسفله، ميسر بن فزازة
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإنني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/24

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في 25/09/2024

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/24

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في 7.../4.../2025

تصريح بتبني مقترح قانون

إنني الممضي (ة) أسفله،  عضو مجلس نواب الشعب.

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإنني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء




2025/24

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في 2025-04-07

تصريح بتبني مقترح قانون

.....
حامد الهادي

إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في
إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء



2025/24

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في ٠٤/٠٤/٢٠٢٥

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، محمد بن عبد الحفيظ
عضو مجلس نواب الشعب،

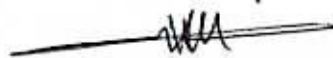
وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في
إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء



2025/24

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

باردو في 07 أفريل 2025

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/24

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

باردو في 7 أبريل 2024

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، ياسين حامي
عضو مجلس نواب الشعب.

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/24

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردوفي، 07/04/2025

تصريح

بتبني مقترح قانون

حاتم الجاربي

إني الممضي (ة) أسفله
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بضبط القانون الأساسي لقطاع الصحة	عنوان مقترح القانون
96 فصلا	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء



2025/24 .

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في،.....

تصريح بتبني مقترح قانون

.....
إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصريح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء


2025/24

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في،.....

تصريح

بتبني مقترح قانون

.....
إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء



2025/24

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في،.....

تصريح بتبني مقترح قانون

إنني الممضي (ة) أسفله، ن بينة حسب الله
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإنني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء



2025/24.

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في،.....

تصريح بتبني مقترح قانون

إنني الممضي (ة) أسفله، محمدين العريفي
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإنني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء



2025/24

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في.....

تصريح بتبني مقترح قانون

إنني الممضي (ة) أسفله، عصام البكري حباري
عضو مجلس نواب الشعب،

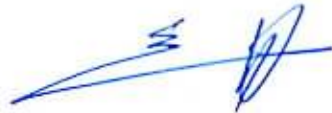
وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أثبتّي عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.	عنوان مقترح القانون
96 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإنني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء



2025/24

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في،.....

تصريح بتبني مقترح قانون

إنني الممضي (ة) أسفله، عبد السلام الدحماني
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأتبيّ عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإنني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/24

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في،.....

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلّق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.	عنوان مقترح القانون
96 فصلا	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

باردو في،.....

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء



2025/24 .

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في،.....

تصريح بتبني مقترح قانون

إنني الممضي (ة) أسفله، أيمن المرعشوي
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأتبيّ عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلّق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.	عنوان مقترح القانون
96 فصلا	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإنني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء



2025/24

باردو في 07/04/2024

تصريح بتبني مقترح قانون

إنني الممضي (ة) أسفله، الطاهر بن منصور
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلّق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.	عنوان مقترح القانون
96 فصلا	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإنني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في
إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/24 .

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في،.....

تصريح بتبني مقترح قانون

.....
إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/24

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في.....

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، يونس الدبياني
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	96 فصلا

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في
إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

